برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقات -ومتطلبات التطوير) (دراسة ميدانية بإحدى مراكز التأهيل المهني بدولة الإمارات العربية المتحدة)

Vocational rehabilitation programs for people with disabilities (handicaps - and development requirements) field study in one of the vocational rehabilitation centers in the United Arab Emirates

إعداد

أميمة محمد علي ملش

Omima Mohamed Ali Malash

معلمة وباحثة تربوية

Doi: 10.21608/jasep.2021.206504

استلام البحث : ١٤ / ١١ /٢٠٢١ **قبول النشر: ٢٥ / ١١ / ٢٠٢١**

ملش ، أميمة محمد علي (٢٠٢١). برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة (المتطلبات – المعوقات) ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية،*** المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٥ (٢٤)، ٢١٥ – ٢٣٦.

المستخلص :

هدف البحث الحالي إلى الوقوف علي أهم المعوقات التي تواجه تطبيق برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك معرفة المتطلبات اللازمة لتطوير برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة بإحدى مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تألفت عينة البحث الحالي من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بمركز إشراقة أمل للتأهيل المهني بدولة الإمارات العربية المتحدة من مختلف الإعاقات العقلية والسمعية والبصرية والجسدية لذوي الهمم وبلغت عددها (٣٥) طالبًا وطالبَة ممن تتراوح أعمارهم من (١٦ سنة فما فوق.) ، وكذلك المدربين المهنيين القائمين على تدريبهم في هذه المراكز حيث تقدم خدمات التدريب والتأهيل المهني للطلبة وقد اجاب على الاستبانة مجموعة من المختصين بإعداد برامج التأهيل المهني والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وبعض الأطباء وبلغ عددهم (٣٥) فردًا. وتوصل البحث إلي مجموعة من المعوقات وكذلك مجموعة من المتطلبات اللازمة للتأهيل المهني للأشخاص من ذوي الإعاقة ، واقترحت الباحثة بعض التوصيات اللازمة لتفعيل برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة .

الكلمات المفتاحية: برامج التأهيل المهني، الأشخاص ذوي الإعاقة .

Abstract:

The aim of the current research is to identify the most important obstacles facing the application of vocational rehabilitation programs for persons with disabilities, as well as to know the requirements necessary to develop vocational rehabilitation programs for persons with disabilities in one of the centers for persons with disabilities in the United Arab Emirates. The sample of the current research consisted of all persons with disabilities enrolled At Ishraqa Amal Center for Vocational Rehabilitation in the United Arab Emirates of various mental, hearing, visual and physical disabilities for people of determination, the number of students reached (35) male and female students ranging in age from (16 years and above). As well as the professional trainers who train them in these centers where training services are provided A group of specialists in preparing vocational rehabilitation programs, social and psychological specialists and some doctors answered the questionnaire, and their number was (35) individuals. Vocational rehabilitation programs for persons with disabilities.

Keywords :Vocational qualification programs, people with disabilities

مقدمة البحث :

تنتشر ظاهرة الإعاقة في كافة المجتمعات الإنسانية، والأفراد المعوقون هم بحاجة إلى أن توفر لهم الفرص المناسبة للتعلم والنمو وتنمية المهارات وأن يعيشوا داخل المجتمع كباقي الأفراد، ومن أشهر المصطلحات التي تطلق عليهم، (ذوي الإعاقة ، ذوي الهمم) والذي يشمل كافة الفئات (المعاقون عقلياً وسمعياً وبصرياً وحركياً، وذوي صعوبات التعلم وغيرهم ، وتشكل هذه الفئات نسبة غير قليلة في كل مجتمع من المجتمعات، وهذه الفئات تحتاج إلى برامج تربوية تعليمية وتأهيلية متخصصة تساعدهم على تطوير قدراتهم وإمكانياتهم عن طريق تدريبهم وتأهيلهم ليصبحوا أشخاص منتجين فعالين داخل المجتمع .

ولاشك أن مشكلة الإعاقة من أهم المشكلات التي تحتل مركزًا حيويًا في برامج الموارد البشرية، تلك الموارد التي تعتبر أحد الأعمدة الرئيسية لنجاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ، فهي مشكلة تتعلق بنسبة من تعداد السكان لا تقل عن١٠% ، وقد تصل في المجتمعات النامية بصفة خاصة إلى ١٢- ١٥% من تعداد سكانها، وهي نسبة لا شك مرتفعة ويصعب معها المساهمة في العملية الإنتاجية بل وتصبح عبئا على اقتصاد المجتمع سواء أثناء مرحلة التعليم أو التأهيل حيث تكون تكلفة إعداد الشخص ذوى الإعاقة وتأهيله أكثر من عشرة أضعاف تكلفة الشخص العادي، حيث يحتاج إلى نفقات إعالة دائمة إذا لم يتوفر له التأهيل المتكامل المرتفع الفاعلية. ولهذا هي ليست فقط مشكلة اجتماعية أو صحية ولكنها أيضا مشكلة اقتصادية ترتبط مباشرة باقتصاديات المجتمع ورفاهيته (قاسم عبد الرحمن،٢٠٠٥ ، ٣٥) . وهذه الفئات تحتاج إلى برامج تربوية متخصصة تساعد على تطوير قدراتهم وتمكنهم من تنمية استقلاليتهم ليصبحوا منتجين في مجتمعهم من خلال تدريبهم وتشغيلهم، وإصدار التشريعات التي تكفل لهم حقوقهم أسوة بالأفراد العاديين في المجتمع (يسري حسين ،٢٠١٧، ٤٣).

لذا تعّد الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة سمة من سمات المجتمعات المتحضرة، حيث عانى هؤلاء الأشخاص لعقود طويلة من شتي أشكال الإقصاء والتهميش، وتجاهل الخدمات والاحتياجات التعليمية والتأهيلية، إلى أن جاءت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي نقلت هذه الخدمات من منهجية الرعاية والعطف إلى منهجية حقوقية متكاملة تضمن لأصحاب الإعاقة الحصول على هذه الحقوق، والخدمات كونها جزءا من حقوقهم المشروعة كسائر أفراد المجتمع.

ويشير العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) إلى ضرورة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة كإعادة تأهيليهم في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل بما يضمن فرص عمل متكافئة لهم (نواف كبارة، ٢٠٠٧، ٥٦) ، ينص البند(ج) من المادة ((٤٢) من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على " كفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول بصورة فعالة على البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني، وخدمات التوظيف، والتدريب المهني والمستمر .وينص البند (ط) من نفس المادة على "كفالة توفير ترتيبات تيسيريه معقولة للأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل (منظمة الأمم المتحدة ، ٢٠٠٦ ،٢٠) .

وقد أكد (Wiman, 2003, 6) على مفهوم "مجتمع للجميع" حيث أشار في مفهومه إلي انه في مجتمع للجميع تشكل احتياجات جميع المواطنين أساسًا للتخطيط والسياسة والنظام العام للمجتمع الذى يجب أن يكون مجتمعا متاحا للجميع. من خلال استيعاب هيكله وعمله لتلبية احتياجات الجميع ، حيث يقوم المجتمع بتعبئة إمكانات جميع مواطنيه ، وبالتالي تعزيز إمكاناته التنموية ويعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة هم جزء طبيعي ومتكامل من هذا المجتمع، لذا ينبغي أن تتاح لهم فرص المساهمة بخبراتهم ومواهبهم وقدراتهم على التنمية داخل هذا المجتمع .

كما اهتم الإسلام بكل فئات المجتمع، ولاسيما ذوو الاحتياجات الخاصة الذين أولاهم عناية خاصة فحث المسلمين على الرعاية الكاملة لهم، وعليه جاءت الآيات الكريمة في كتاب الله تعالى والأحاديث النبوية، لتؤكد للجميع أن الله تعالى يحث على نصرة الضعيف وإعانته قدر الاستطاعة، ومنذ ذلك التاريخ وتقدير واحترام ذوى الاحتياجات الخاصة توجه إسلامي، وقيمة دينية كبرى حظى في ظلالها هؤلاء الضعفاء بكل مساندة ودعم وتقدير، حتى وصل بعضهم إلى درجات كبيرة من العلم والمجد والنبوغ.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال الاتفاقيات والعهود والمواثيق على المستوى الدولي والعربي التي تناولت جوانب حقوق الإنسان، وقد حظيت فئة الأشخاص ذوي الإعاقة بنصيب وافر من التطور، حيث تبنت الأمم المتحدة العقد الدولي للإعاقة وتمّ خلاله تطوير وتحسين أوضاعهم، وقد اتخذت العديد من دول العالم خطوات هامة وحققت إنجازات كبيرة في مجال إنشاء برامج التأهيل المهني لتمكينهم من المشاركة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستمتاع بالحياة الأسرية وأدائهم للحياة الاجتماعية الطبيعية .

وتؤكّد فلسفة التأهيل المهني على دور الانتقال بالأشخاص ذوي الإعاقة من فكرة الاعتماد على الآخرين إلى ضرورة الاعتماد على الذات، وذلك من خلال زيادة القدرات للفرد ، والإعداد والتدريب على مهنة مناسبة لميوله واستعداداته وقدراته والعمل على توفير فرص عمل مناسبة له كحق من حقوقه الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين المستوى المادي بل وعلى المستوى النفسي، وبالتالي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي .

لذا يعتبر التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة أحد عناصر عملية التأهيل المنسقة والشاملة التي تهدف إلى تمكين الفرد ذوي الإعاقة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ، حيث يؤكد (الجندي ، ٢٠٠٨) في دراسته على أهمية برامج التأهيل المهني ليس على الصعيد الشخصي فقط ، وإنما على الفائدة التي تعود بها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي تمكين الفرد المعاق من التحول من عنصر مستهلك وعالة إلى عنصر منتج وفعّال وقادر على الإسهام في تطور المجتمع من ناحية، وتحقيق الاندماج الاجتماعي من ناحية أخرى ، وذلك من خلال تدريبه على مهنة مناسبة لميوله، واستعداداته، وقدراته، وبالتالي إيجاد فرصة عمل مناسبة له تساعده أن يكون شخصًا منتجًا ومعتمدًا على نفسه.

كما يعتبر التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة من أهم الخدمات التي تقدم لهم في مرحلة البلوغ ففي الوقت الذي يتم فيه تركيز الخدمات في سن الخامسة عشرة ما دون على مهارات

الاعتماد على الذات، والمهارات الحياتية العامة والتعليمية والتواصل الاجتماعي، يتم التركيز في مرحلة لاحقة على تقديم خدمات تدريبية مهنية من شأنها أن تكسب الشخص ذوي الإعاقة مهارات مهنية تساعده على ممارسة عمل يجعله مشاركًا وبالتالي مندمجًا في مجتمعه في كافة المجتمعات (Shrey& Lacerte, 2007,56)

ولقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا خاصًا ببرامج التدريب والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة بمجرد افتتاح مراكز رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تم تأسيسها مع قيام الاتحاد وقد حرصت هذه المراكز على تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني والتشغيل لذوي الإعاقات العقلية والسمعية، إضافة إلى البحث عن فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف فئات الإعاقة الذين يتقدمون بطلبات توظيف، لمساعدتهم على العثور على المهنة التي تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية (إدارة رعاية وتأهيل المعاقين،٢٠٠٦، ١٢)

وقد تنوعت برامج التأهيل المهني المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة مع مرور السنوات، لتراعي جميع فئات الإعاقة التي يتم تأهيلها. فمراكز وزارة الداخلية تقدم مجموعة من الخدمات التدريبية على مجموعة من المهن والمهارات الإدارية التي يراعى فيها عناصر التقنية الحديثة وتطور سوق العمل، حيث تقدم خدمات الحاسب الآلي والسكرتارية وغيرها من الخدمات لذوي الإعاقة الجسدية والحسية، فيما تقدم مشاريع الثقة لتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشاريعها التشغيلية مجموعة من خدمات التصوير والطباعة وإدخال البيانات، عبر مشاريعها المدرة للدخل التي يقوم عليها ذوي الإعاقة الحركية والسمعية في مختلف المرافق الحكومية والخاصة في إمارة الشارقة. ويقدم مركز زايد الزراعي مهارات التدريب على الأعمال الزراعية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، فيما تتخصص بعض المؤسسات في تقديم التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية .

مشكلة البحث:

تعد مشكلة الإعاقة مشكلة عالمية تنتشر في جميع المجتمعات البشرية ، كما أنها لا تقف عند شريحة مجتمعية معينة، بل تمتد إلى جميع شرائح المجتمع ممن يمثلون مختلف المستويات التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وتكمن مشكلة الفرد من ذوي الإعاقة في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة أو المهيأة للإعاقة والتي تضع قيود وعقبات غير مبررة ولا تستند إلى رؤى علمية أمام مشاركة ذوى الإعاقة في فعاليات الحياة الاجتماعية ، وتشير العديد من الأبحاث إلى أن مشكلة ذوى الإعاقة الحياتية والتوافقية لا ترجع إلى الإصابة أو الإعاقة في ذاتها ،بل تعود بالأساس إلى الطريقة التي ينظر بها المجتمع إليهم .

لذا يعد تمكين الأفراد من ذوي الإعاقة وتأهيلهم داخل المجتمع أمرًا ضروريًا، وعلى الرغم من ذلك أشارت بعض الدراسات إلى تدني أحوال الأفراد من ذوي الإعاقة ، كما توصلت دراسة (مهدي محمد القصاص ، ٢٠١٠) الخاصة بالتمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة إلى تدني وضعية الإعاقة في المجتمع المصري، ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة أصلا عن نظرة المجتمع إليهم، وليست المترتبة على الإعاقة في حد ذاتها؛ حيث لوحظ عدم حصول ذوى الإعاقة على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنة

بأقرانهم العاديين. وضرب أمثلة لذلك بعدم توافر فرص العمل الكافية لذوي الاحتياجات الخاصة، حتى في إطار نسبة الـ ٥% من فرص العمل، حسب ما ورد في القانون. وفي حال عمل هؤلاء الأفراد يلاحظ أنهم يعملون في أعمال أو وظائف لا تتناسب مع ما يرد في شهادة التأهيل الاجتماعي التي تعطى لهم من مكاتب العمل والشؤون الاجتماعية. مشيراً إلى أن العجز المادي وفقر الرعاية الصحية يزيد من معاناة ذوي الإعاقة وأسرهم، وينعكس ذلك على تدني مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة، وميلهم للعزلة.

فقد أشارت دراسة كل (Timmson, et al., 2004) & (Davis & Littlwjohn, 2000) إلى أهمية تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية من أجل تقديم أفضل الخدمات، كذلك

لابد من المشاركة الفعالة لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التأهيل . وأشاروا أيضا إلى أن عدم المعلومات الكافية والدعم يمكن أن يوثر على فعالية برامج التأهيل المهني. وفي دراسة أخرى قام بها (Neville, 2000) تبين وجود حاجة ماسة إلى أهمية التنسيق في عملية تقديم الخدمات بين الأخصائيين وتوفير المصادر اللازمة لإنجاح هذه البرامج سواء كانت مصادر بشرية أو مادية. كذلك أكد على أهمية المجتمع المحلي كشريك أساسي في عملية تقديم هذه الخدمات .

وأصبحت اليوم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) متطلبات أساسية للتنافس في سوق العمل، ومع ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبات مالية واجتماعية وبيئية تشكل عوائق تحول دون الحصول على هذه المهارات. وبالتالي، فإنه يساهم في إضعاف قدرتها التنافسية في سوق العمل ومن الممكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للمنافسة في سوق العمل والحصول على وظائف تتناسب مع طبيعة الإعاقة التي يعانون منها وكذلك يساهم ذلك في دمجهم في المجتمع وتحقيق التمكين المطلوب لهم (Osman & Nurazzura , 2017,86) .

كما أجرى (Bezyak,2003) دراسة من أجل معرفة أهم المشاكل التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وإيجاد الحلول لهذه المشكلات، وأشارت النتائج إلى أهمية توفير برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي لإعاقة من أجل تسهيل اندماجهم في مجتمعاتهم .

ونظراً للأهمية التي تحتلها رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع مع ضعف فرص التأهيل المهني لهم كان لزامًا علينا إلقاء الضوء حول ماهية برامج التأهيل المهني لذوي الإعاقة ومتطلباتها ومعوقات تطبيقها لإرشاد المعنيين بشئون الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاهتمام بتأهيلهم لمواكبة تطورات العصر والتنافس في سوق العمل. ومن هنا ظهرت الحاجة لإعداد البحث الحالي للتعرف على برامج التأهيل المهني المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وكذلك متطلبات التأهيل المهني لهم وأهم العقبات التي تواجه تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا في المجتمع. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما برامج التأهيل المهني المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع؟ ، وينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

ما العقبات التي تواجه تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا في المجتمع؟

ما متطلبات تطبيق التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع؟
أهداف البحث: يسعى البحث الحالي إلى التعرف على:
برامج التأهيل المهني المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.
العقبات التي تواجه تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا في المجتمع.
متطلبات التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.
أهمية البحث:
ترجع أهمية البحث الحالي إلى ما يلي:
أهمية الموضوع الذي تتناوله والمعني بضرورة الاهتمام برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم حتى يكونوا لبنة من لبنات بناء المجتمع.
استفادة بعض الأفراد المعنيين برعاية ذوي الإعاقة وتتمثل في: مديري المدارس والمعلمين والمرشدين التربويين والاخصائيين النفسيين وأولياء أمور وأسر الطلاب ذوي الإعاقة من خلال تحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق تأهيلهم اجتماعيا.
قد تمهد الطريق للباحثين في استكمال هذا النوع من البحوث والتوسع فيها، وإجراء المزيد من الدراسات والبرامج الإرشادية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

منهج البحث:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تناولت وضوح الدراسة بالوصف الكمي والتحليل والمقارنة بالاستعانة بآراء فئة من المعنيين وذوي الإعاقة والمختصين بإعداد برامج التأهيل المهني بالمراكز والجمعيات ، ومعالجته من خلال أدبيات البحث ذات الصلة ؛ بهدف تحقيق أهداف البحث.
عينة البحث:
وقد تألفت عينة البحث الحالي من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بمركز إشراقة أمل للتأهيل المهني بدولة الإمارات العربية المتحدة من مختلف الإعاقات العقلية والسمعية والبصرية والجسدية لذوي الهمم وبلغت عددها (٣٥) طالبا وطالبة ممن تتراوح أعمارهم من (١٦ سنة فما فوق.) ، وكذلك المدربين المهنيين القائمين على تدريبهم في هذه المراكز حيث تقدم خدمات التدريب والتأهيل المهني للطلبة وقد استجاب على الاستبانة مجموعة من المختصين بإعداد برامج التأهيل المهني والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وبعض الأطباء وبلغ عددهم (٣٥) .
أدوات البحث :
تم تصميم استبانة تهدف إلي الإجابة عن السؤالين التاليين :
ما العقبات التي تواجه تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا في المجتمع؟
ما متطلبات تطبيق التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع؟

مصطلحات البحث:

التأهيل :

هي تلك العملية المنظمة والمستمرة والتي تهدف إلى إيصال الشخص ذوي الإعاقة إلى أعلى درجة ممكنة من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية والاقتصادية التي يستطيع الوصول إليها حيث تتداخل خطوات هذه العملية (يوسف الزعمط ،٢٠٠٥ ، ٦٧)

التأهيل المهني Vocational Rehabilitation: :

عرَف (يوسف الزعمط ،٢٠٠٥، ٦٩) هي العملية التي تهدف إلى إعادة الفرد العاجز للعمل الملائم لحاله في حدود ما تبقى له من قدرات وإمكانات تساعده على تحسين أحواله المادية والنفسية للتحرر من العجز والشعور بالنقص .

كما عرفه (مدحت أبو النصر، ٢٠٠٩، ٦٠) بأنها: تلك العمليات التي تهدف إلى مساعدة الشخص ذوي الإعاقة على اختيار الحرفة أو المهنة الملائمة لقدراته واستعداداته، والتدريب عليها حتى يكون قادرًا على الاشتغال بها. وتتبنى الباحثة هذا التعريف إجرائيًا في هذا البحث .

الأشخاص ذوي الإعاقة : persons with Disabilities

وهم الأشخاص الذين يعانون من عاهات طويلة الأجل سواء كانت بدنية، أو عقلية، أو ذهنية أو حسية تحول دون مشاركتهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (الأمم المتحدة ٢٠٠٦)، وتتبنى الباحثة هذا التعريف إجرائيًا في هذا البحث .

الدراسات السابقة:

يتضمن الجزء التالي عرضًا للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث من خلال محورين: المحور الأول: ويتضمن دراسات تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج والتأهيل والتمكين داخل المجتمع، والمحور الثاني ويتضمن دراسات تناولت التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع، وفيما يلي عرضًا لكل منهما:

المحور الأول: دراسات تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج والتأهيل والتمكين داخل المجتمع ومنها:

دراسة مهدي محمد القصاص(٢٠٠٤) والتي تهدف إلى ضرورة الاهتمام بعملية إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وقبولهم، وذلك بغرض الوصول إلى وضع سياسات وآليات تعمل على إدماجهم في كافة قضايا التنمية، وطُبق البحث في مدينة كوم حمادة - محافظة البحيرة على عدد خمسة عشر حالة تم اختيارهم بطريقة عمدية تتفق وطبيعة البحث، وأتضح من تحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية أن قضية تأهيل و تمكين ذوى الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع اندماجًا كليًا هي قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل، وتحتاج إلى كامل جهوده كذلك وجوب دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوى الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني، كما يجب إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقاً لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية.

دراسة رهام السيف ومريم النجار وحصة العجمي (٢٠١١) التعرف على رؤى ذوى الإعاقة إزاء تمكينهم من العمل بالقطاع الخاص، وكذلك رؤى أولياء الأمور والمسئولين ببعض شركات القطاع الخاص إزاء تمكين ذوي الإعاقة من العمل بشركاتهم، وتوصلت النتائج أن رغبة ذوي الإعاقة من عينة البحث في نوعية المزايا المادية التي يتوقعون الحصول عليها من عملهم بالقطاع الخاص تنازليًا في الحوافز استجابة تمثل ٢٦% ، ويلى ذلك الرغبة في وجود مكاتب خاصة تتناسب مع طبيعة إعاقتهم استجابة تمثل ١٩%، يلي ذلك تنازليا في المرتبة الثالثة، وقد حصلت هذه الرغبة على ٤٣ استجابةً تمثل وجود مواقف خاصة للسيارات، ووجود دورات مياه خاصة تتناسب مع طبيعة إعاقتهم تمثل ١٢,٨% ، وجاءت الرغبة في الحصول على المزايا المعنوية تأتى في مقدمتها المساواة في الترقية والتطور الوظيفي مع الزملاء في العمل بالقطاع الخاص وتمثل ٤٠% ، كما أكدت النتائج على ابداء المسئولين في القطاع الخاص موافقتهم على المشاركة في تأهيل ذوى الإعاقة وتوفير البرامج والتدريبات الخاصة لهم .

وهدفت دراسة هبه السيد (٢٠١٤) إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في تفعيل حماية حقوق المعاقين ودراسة الجهود التي تبذلها الدولة من أجل نيل المعاقين لحقوقهم وتأهيلهم وتمكينهم في المجتمع، وقد توصلت النتائج إلى أن حق الدمج من أهم الحقوق الجوهرية لذوي الاحتياجات الخاصة، لذا يجب أن تتضافر كلاً من مؤسسات المجتمع المدني والأسرة والإعلام لمساعدة هؤلاء الأطفال على نيل هذا الحق الذي له أكبر الأثر على الحالة النفسية والإبداعية لدى الطفل، وتمثلت توصيات الدراسة في تنظيم لقاءات تدريبية لأولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم لتوضيح الأسس العلمية الصحيحة للتعامل مع هؤلاء الأطفال وكيفية النهوض بهم لرفع مستواهم الشخصي والعلمي، والدعوة إلى زيادة عدد المتطوعين من جميع الأعمار من أجل مساعدة هؤلاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كلٍ في مجال تخصصه، وما يستطيع أن يقدمه من خدمات، وتقوم الجمعية هنا بدور الوسيط بين الأطفال والمتطوعين حيث تحصر احتياجات الأطفال ثم توصل إليهم الخدمات المختلفة من المتطوعين زيادة عدد الجمعيات الأهلية التي تهتم بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وبصفة خاصة محاولة انتشارها في القرى التي هي في أمس الحاجة لتلك الجمعيات، كما ندعو لزيادة الفترة التي تعمل فيها الجمعيات يوميا حتى تناسب أوقات جميع الأسر وأطفالهم. وينبغي أن يكون هناك دور فعال لاتحاد منظمات المجتمع المدني وعلى رأسهم الجمعيات الأهلية بمساعدة الدولة على نيل الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لحقوقهم، وبذلك يكون هناك تعاون بين الطرفين" الدولة -المجتمع المدني" في صالح تلك الفئة الثالثة وهم هؤلاء الأطفال.

دراسة طالب كاظم وزينب عبد الجواد (٢٠١٦) والتي تهدف إلى التعرف على البرامج والوسائل التعليمية التي تعزز وتمكن ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع، وتوصلت النتائج إلى أن إدخال التكنولوجيا الحديثة في تعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يساهم في تأهيلهم وتمكينهم في المجتمع.

دراسة عبد الإله زبيرات (٢٠٢١) والتي تهدف إلى النظر في موضوع التنظيم القانوني لتشغيل وحماية ذوى الاحتياجات الخاصة، حيث تناولت ماهية الإعاقة ونظرة الشريعة الإسلامية إليها وأنواع وحجم مشكلة الإعاقة والتنظيم القانوني لالتحاق ذوى الاحتياجات الخاصة بالعمل والتأهيل المهني للمعاقين والحماية القانونية للعمال ذوى الاحتياجات الخاصة في قانون العمل في حين تطرق أيضاً للحماية المقررة في التأمينات الاجتماعية، وتوصلت النتائج إلى أنه ينبغي على كل الدول أن تشجع المؤسسات- سواء الرسمية أو غير الرسمية - على القيام بمسوح وإحصائيات ، وتدعيم كل المبادرات التي تذهب تجاه إتباع سياسة التأكيد على الوقاية من الإعاقة، حتى تُبصر الجهات المسئولة بحجم هذه الفئات وتبنى السياسات على قواعد سليمة وواضحة في التعامل مع هذه الظاهرة، كما توصلت النتائج إلي الارتقاء بمقومات التأهيل والتدريب المهني للمعاقين بما يتفق مع متطلبات سوق العمل ويمكن ذوى الاحتياجات الخاصة من المنافسة على فرص العمل ويفسح المجال أمامه لشغل الوظائف التي تتناسب مع قدراته وهنا يأتي ضرورة تفعيل القوانين وجعلها ملزمة للقطاعين العام والخاص، وهنا يأتي ضرورة تفعيل القوانين وجعلها ملزمة للقطاعين العام والخاص.

تعقيب علي دراسات المحور الأول :

يسعى البحث الحالي إلى التعرف على برامج التأهيل المهني المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ورصد العقبات التي تواجه تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا داخل المجتمع ، ومعرفة المتطلبات اللازمة للتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. واتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الأهداف حيث هدفت دراسة مهدي محمد القصاص(٢٠٠٤) إلى ضرورة الاهتمام بعملية إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وقبولهم، وذلك بغرض الوصول إلى وضع سياسات وآليات تعمل على إدماجهم في كافة قضايا التنمية،

كما هدفت دراسة رهام السيف ومريم النجار وحصة العجمي (٢٠١١) التعرف على رؤى ذوى الإعاقة إزاء تمكينهم من العمل بالقطاع الخاص، وكذلك رؤى أولياء الأمور والمسئولين ببعض شركات القطاع الخاص إزاء تمكين ذوي الإعاقة من العمل بشركاتهم، وهدفت دراسة هبه السيد (٢٠١٤) إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في تفعيل حماية حقوق المعاقين ودراسة الجهود التي تبذلها الدولة من أجل نيل المعاقين لحقوقهم وتأهيلهم وتمكينهم في المجتمع،

دراسة طالب كاظم وزينب عبد الجواد (٢٠١٦) والتي تهدف إلى التعرف على البرامج والوسائل التعليمية التي تعزز وتمكن ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع، وتوصلت النتائج إلى أن إدخال التكنولوجيا الحديثة في تعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يساهم في تأهيلهم وتمكينهم في المجتمع.

بينما اختلفت دراسة عبد الإله زبيرات (٢٠٢١) مع أهداف الدراسة الحالية حيث تهدف إلى النظر في موضوع التنظيم القانوني لتشغيل وحماية ذوى الاحتياجات الخاصة، حيث تناولت ماهية الإعاقة ونظرة الشريعة الإسلامية إليها وأنواع وحجم مشكلة الإعاقة والتنظيم القانوني

لالتحاق ذوى الاحتياجات الخاصة بالعمل والتأهيل المهني للمعاقين والحماية القانونية للعمال ذوى الاحتياجات الخاصة في قانون العمل في حين تطرق أيضاً للحماية المقررة في التأمينات الاجتماعية، وتوصلت النتائج إلى أنه ينبغي على كل الدول أن تشجع المؤسسات- سواء الرسمية أو غير الرسمية - على القيام بمسوح وإحصائيات ، وتدعيم كل المبادرات التي تذهب تجاه إتباع سياسة التأكيد على الوقاية من الإعاقة، حتى تُبصر الجهات المسئولة بحجم هذه الفئات وتبنى السياسات على قواعد سليمة وواضحة في التعامل مع هذه الظاهرة، كما توصلت النتائج إلي الارتقاء بمقومات التأهيل والتدريب المهني للمعاقين بما يتفق مع متطلبات سوق العمل ويمكن ذوى الاحتياجات الخاصة من المنافسة على فرص العمل ويفسح المجال أمامه لشغل الوظائف التي تتناسب مع قدراته وهنا يأتي ضرورة تفعيل القوانين وجعلها ملزمة للقطاعين العام والخاص، وهنا يأتي ضرورة تفعيل القوانين وجعلها ملزمة للقطاعين العام والخاص.

المحور الثاني: دراسات تناولت التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع ومنها:

دراسة عبد الله العنزي (٢٠٠٦) والتي هدفت إلى معرفة آراء المدربين والمتدربين نحو برامج التأهيل المهني للمعوقين حركيا التي تقدمها مراكز التأهيل المهني للمعوقين بالمملكة العربية السعودية، وذلك للوقوف على قدرة تلك البرامج على تزويد المعوقين حركيا بالمهارات المهنية المطلوبة، ومدى قدرة المراكز على تطوير برامجها التأهيلية لتتوافق مع احتياجات المعوقين حركيا، وتوصلت الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه تأهيل المعوقين حركيًا وصعوبة توفر المواصلات وكذلك قدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات لتطوير برامج التأهيل المهني.

دراسة الجندي (٢٠٠٨) والتي هدفت إلى تحديد مدى توفر شروط الفعالية في برامج التأهيل المهني الحكومي في الأردن وسوريا، والتعرف على وجهة نظر المستفيدين وتحديد دور هذه البرامج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأظهرت النتائج وجود اختلاف بين برامج التأهيل الهني لصالح مراكز التأهيل المهني في الأردن يعزى هذا الاختلاف إلى وجود أخصائي تقييم مهني وخطة فردية لكل طالب وتنوع المهن الموجودة وتوفر برامج التأهيل المهنية ، ووجود فروق بين المتدربين من حيث عدد الدورات والخبرة لصالح الأردن، ووجود مناهج علمية مدروسة.

وسعت دراسة جمال الخطيب ومنى الحديدي (٢٠١١) إلى التعرف على مشكلات التأهيل المهني للمعوقين عقلياً من وجهة نظر المشرفين عليهم في مراكز التأهيل المهني في محافظة دمشق بسوريا، وأظهرت النتائج أن نسبة مشكلات التأهيل المهني للمعوقين عقليا بلغت بشكل عام (% 92) وكانت أعلى نسبة لمشكلات التأهيل المهنية المشكلات المتعلقة بالتشغيل، ثم المشكلات المتعلقة بالكوادر المهنية ثم المشكلات المتعلقة بالبرامج، ثم المشكلات المتعلقة بمراكز التأهيل المهنية ثم المشكلات المتعلقة بالفرد المعوق .

تعقيب علي دراسات المحور الثاني :

يسعى البحث الحالي إلى التعرف على برامج التأهيل المهني المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ورصد العقبات التي تواجه تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا داخل المجتمع ،

ومعرفة المتطلبات اللازمة للتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. واتفقت الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث الأهداف حيث هدفت دراسة عبد الله العنزي (٢٠٠٦) إلى معرفة آراء المدربين والمتدربين نحو برامج التأهيل المهني للمعوقين حركيا التي تقدمها مراكز التأهيل المهني للمعوقين بالمملكة العربية السعودية، وذلك ، وتوصلت الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه تأهيل المعوقين حركيًا وصعوبة توفر المواصلات وكذلك قدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات لتطوير برامج التأهيل المهني. كما اتفقت دراسة الجندي (٢٠٠٨) مع البحث الحالي والتي هدفت إلى تحديد مدى توفر شروط الفعالية في برامج التأهيل المهني الحكومي في الأردن وسوريا، والتعرف على وجهة نظر المستفيدين وتحديد دور هذه البرامج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأظهرت النتائج وجود اختلاف بين برامج التأهيل الهني لصالح مراكز التأهيل المهني في الأردن يعزى هذا الاختلاف إلى وجود أخصائي تقييم مهني وخطة فردية لكل طالب وتنوع المهن الموجودة وتوفر برامج التأهيل المهنية ، ووجود فروق بين المتدربين من حيث عدد الدورات والخبرة لصالح الأردن، ووجود مناهج علمية مدروسة. وكذلك دراسة جمال الخطيب ومنى الحديدي (٢٠١١) إلى التعرف على مشكلات التأهيل المهني للمعوقين عقلياً من وجهة نظر المشرفين عليهم في مراكز التأهيل المهني في محافظة دمشق بسوريا، وأظهرت النتائج أن نسبة مشكلات التأهيل المهني للمعوقين عقليا بلغت بشكل عام (% 92) وكانت أعلى نسبة لمشكلات التأهيل المهنية المشكلات المتعلقة بالتشغيل، ثم المشكلات المتعلقة بالكوادر المهنية ثم المشكلات المتعلقة بالبرامج، ثم المشكلات المتعلقة بمراكز التأهيل المهنية ثم المشكلات المتعلقة بالفرد المعوق .

الإطار النظري للبحث :

أولًا: برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع .

تتألف برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من عدد من المراحل وهي مراحل أساسية في كل برنامج تأهيل مهني ، وسوف تتعرض الباحثة لكل مرحلة منها بالتفصيل فيما يلي :

التقييم المهني : Vocational Evaluation

يعّرف التقييم المهني بأنه عملية تقدير القدرات الفردية الجسدية التعليمية والنفسية للفرد ذوي الإعاقة ،وجوانب القصور والقوة لديه بغرض التنبؤ بإمكانيات تشغيله وتكيفه في الحاضر والمستقبل ،ويجب أن يشمل التقييم المهني جميع جوانب قدرة الأشخاص ذوى الإعاقة على العمل ،ويتمثل في تقييم القدرات الجسدية العقلية والحالة الصحية واتجاهاته نحو العمل وقيمه وميوله المهنية ودوافعه ومستواه التعليمي ،بالإضافة إلى ظروفه الاجتماعية وخبراته الماضية في هذا المجال (ماجدة السيد عبيد، ٢٠٠٧)

وتهدف هذه الخطوة إلى التعرف على مستوي الأداء العام لدي الفرد من خلال الحصول على معلومات من خلال فريق متخصص في مختلف المجالات وعلى ضوئها يتم التقييم المهني المطلوب وتشمل علي المراحل التالية :

التقييم الطبي .

التقييم النفسي .

التقييم الاجتماعي .
وتعد عملية التقييم المهني أول خطوة مهمة وأساسية في طريق برنامج التأهيل المهني ، فبعد انطباق شروط القبول علي الحالة ،يتم تحويلها إلى قسم التقييم المهني ليقوم اختصاصي التقييم بالإجراءات المطلوبة منه وبناء على ما نتوصل إليه من معلومات سيتم بناء خطة أو برنامج التأهيل الفردي .
ويقوم اختصاصي التقييم المهني باستخدام وسائل الملاحظة والمقابلة وتطبيق الاختبارات المعدة مسبقًا مثل اختبارات الذكاء والاختبارات النفسية واختبارات الميول والاتجاهات واختبارات الاستعدادات المهنية .
٢-التوجيه والإرشاد المهني : Vocational Guidance and Counseling
يعرّف التوجيه والإرشاد المهني بأنه العملية التي تساعد بها الفرد على أن يختار مهنة من المهن ،فيعد لها ويرقى فيها ،ويكون محور الاهتمام في هذه العملية الفرد نفسه ،ومساعدته على أن يقرر بنفسه مستقبله المهني بالاختيار الموفق الذي يؤدي إلى تكيفه تكيفًا مهنيًا سليمًا (سليمان الريحاني ،١٩٩٨) .
وتتضمن هذه المرحلة تطبيق النظرة التكاملية للفرد ، حيث يقوم الطبيب وأخصائي العلاج الطبيعي والأخصائي المهني والأخصائي الاجتماعي باستعراض ما يمتاز به الفرد من قدرات بدنية واستعدادات نفسية وعقلية ومعلومات وخبرات ،ثم مقارنة تلك القدرات والخبرات مع حالته الخاصة وبشرط أن تكون من المهن التي تتوفر فيها فرص العمل في المجتمع ،ويتميز أعضاء الفريق بالتعاون والعمل الجماعي حيث يُقدّم كلّ منهم تقريرًا في مجال تخصصه عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وبعد مناقشة الحالة من كل جوانبها يمكن تحديد نوع المهنة والعمل الذي سيوجّه إليه الشخص واحتياجاته من التدريب المهني (محمد سيد فهمي ،٢٠٠١)
ومن واجب مرشد التأهيل أن يقوم بمتابعة الحالة في كلّ مراحل البرنامج التأهيلي للتأكد من تكيفه المهني وقدرته واستعداده للاستمرار في البرنامج ، والجدول التالي يوضح واجبات مرشد التأهيل خلال المراحل المختلفة للتأهيل المهني :

المرحلة	واجبات مرشد التأهيل
مرحلة الاستقبال	- بناء علاقة إيجابية مع الشخص ذوي الإعاقة وأسرته. -تفهم حاجات الشخص ذوي الإعاقة وظروفه الشخصية والاجتماعية. -جمع المعلومات عن الشخص ذوي الإعاقة وظروفه . - تحديد أهداف العملية الإرشادية . -الوقوف على مدى قدرة الشخص ذوي الإعاقة على التدريب والعمل . -تعريف الشخص ذوي الإعاقة بالبرامج التدريبية الموجودة في المراكز.
مرحلة التقييم المهني التقييم	- تخطيط وتنسيق عملية التقييم -جمع المعلومات والاطّلاع على التقارير المرفقة في الملف.

قبل التدريب	-إدارة وتطبيق الاختبارات التقييمية. - تفسير النتائج للشخص ذوي الإعاقة وأسرته. - تقديم المعلومات لفريق التأهيل لمساعدته في وضع الخطة الفردية
التقييم المستمر خلال مرحلة التدريب	- تقديم التوجيه المهني - تقديم الإرشاد الفردي والجمعي وخدمات التكيف المهني - التواصل مع الأهل والمدربين والمؤسسات ذات العلاقة - مساعدة الشخص ذوي الإعاقة على الاختيار المهني السليم - تقييم مدى تحقيق الأهداف ومعرفة الصعوبات ووضع حلول لها .
التقييم النهائي	- تقييم التقدّم الذي وصل إليه الشخص ذوي الإعاقة - تقديم التوجيه والإرشاد للشخص ذوي الإعاقة لمساعدته على اختيار المهنة والمكان الذي سيعمل فيه . - تقديم البدائل الوظيفية المتوفرة ومساعدة الشخص ذوي الإعاقة على الاختيار المناسب .
مرحلة التشغيل	مساعدة الشخص ذوي الإعاقة وإرشاده للطرائق المناسبة لتقديم طلبات التوظيف . تقديم المعلومات اللازمة عن فرص العمل المتوفرة وإرشاد الشخص ذوي الإعاقة لكيفية الوصول إليها والتواصل مع القائمين عليها . شرح وتفسير ظروف الشخص ذوي الإعاقة لمؤسسة التشغيل والإجابة عن جميع الاستفسارات . مساعدة الشخص ذوي الإعاقة ومؤسسه التشغيل على تنظيم وتوقيع عقد العمل .

(وائل مسعود، ، عبد الصبور محمد ، محمد مراد ،٢٠٠٥)

٣-التهيئة المهنية PRE - VOCATIONAL

تعرّف التهيئة المهنية بأنها : الفترة التي يتم من خلالها تزويد الشخص ذوي الإعاقة بالمهارات التي تمكنه من القيام بالتدريب المهني على مهنة تتناسب معه ومع إمكاناته واستعداداته وميوله وقدراته أو مزاولة مهنة مساعدة لا تحتاج إلى كفاءة مهنية وهي مرحلة تبدأ في سن السادسة عشرة وتستمر حتى بداية مرحلة التدريب المهني ،يتدرب المعوق من خلالها على ممارسة التدريب في عدة عمليات أساسية ،واستخدام أدوات أساسية في مختلف المهن .

ويشير(نايف عابد الزرّاع ،٢٠٠٣) إلى الأهداف التي يتوقع تحقيقها في برامج التهيئة المهنية وهي :

التعرّف علي ميوله المهنية .

التعرف على قدراته وإمكانياته.

جـ. التعرّف على أنواع العمل الإنتاجي ، وكذلك يتعرّف على الوسائل المستخدمة في التدريب وربط

التآزر الحركي والبصري وكذلك تطوير مهارات السلامة العامة والوقاية من أخطار الحوادث
وإصابات العمل .
التعرف على ظروف العمل بعد انتهاء فترة التدريب
٤-التدريب المهني Vocational Training
ويعني تدريب الشخص ذوي الإعاقة على مهنة تتناسب مع قدراته وميوله وإمكاناته ونوع ودرجة إعاقته ، ويمثل التدريب المهني إحدى الطرائق التي يمكن من خلالها مساعدة الشخص على الانخراط في الحياة العملية من جديد ، ويجب أن يكون المتدربين متأكدين من أنهم سيقبلون من حيث المبدأ كأفراد قادرين علي العمل ، لذا يساعد التدريب على حل مشكلاتهم التي تحد من اندماجهم في المجتمع سواء الجسدية أم الاجتماعية النفسية أم المهنية (عماد حمدي الصفدي ٢٠٠٧)
ويعتبر التدريب المهني من أهم خدمات التأهيل التي تسعى إلى إكساب الشخص ذوي الإعاقة القدرة على العمل والاستمرار فيه .والواقع إن التدريب المهني المناسب للشخص ذوي الإعاقة يساعد على حل مشكلاتهم النفسية والجسمية ، وتركز هذه الخطوة على تقييم التدريب المهني للشخص ذوي الإعاقة في المهن التي تتناسب وقدراته وميوله ،وتشير عملية التدريب المهني إلى المجالات المتعددة من الخبرات والفرص التعليمية التي تساعد في تقدم وتحسن الأداء الوظيفي للشخص ذوي الإعاقة وتخدم أغراض تشغيلهم .
٥- التشغيل Employment
المقصود بالتشغيل المهني هو العمل على مساعدة الشخص ذوي الإعاقة على أن يكوف عضواً
قادرًا على الإنتاج المستقل الذاتي ، والقيام بعمل يكسب منه ما يساعده على العيش مع الآخرين ويحقق له مكانة اجتماعية ، والتشغيل يعتمد على نوع التدريب المهني الذي يتلقاه الشخص ذوي الإعاقة .
وكذلك على فرص العمل المتوفرة في البيئة التي يعيش فيها ، أي أن التشغيل المقصود به التشغيل
المتخصص الذي يعني مساعدة الشخص ذوي الإعاقة في الحصول على العمل الذي تدرب عليه ، ويهدف إلى تنمية القدرة للفرد على الكسب والاستقلال الذاتي ، ويطلب من أخصائي التشغيل الاهتمام بهذا الجانب لكونه يعمل في المؤسسات المهنية المتخصصة التي تضع برامج التشغيل للخريجين ، ويكون أخصائي التشغيل في العادة على علم ودراية بما يطلبه سوق العمل والمهن والوظائف التي يستطيع الشخص ذوي الإعاقة القيام به ويمكن تشغيله بها .

أشكال التشغيل :

أ)التشغيل في سوق العمل المفتوح:

والتي تمثل مجموعة فرص الاستخدام التي يوفرها قانون العرض والطلب في ظل قانون العمل والاستخدام في سوق العمل .ويسمى التشغيل في سوق العمل المفتوح بالتشغيل الانتقائي

ب) التشغيل المحمي،Sheltered Work-Shops

أو التشغيل في المشاغل المحمية، ونظراً لأن التشغيل الانتقائي يواجه أحياناً صعوبات في تكييف بيئة العمل لتناسب حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة ، تم إيجاد فرص للتشغيل في المشاغل المحمية التي هي عبارة عن مشاغل بعيدة ومحمية من منافسة السوق، وتكون بيئة العمل فيها متناسبة مع احتياجات العمال ذوي الإعاقة .

. ج) التشغيل الذاتي Self Employment

وفي هذا النوع يقوم الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل لحسابهم الخاص بعد توفير رأس المال المناسب له .

د)التشغيل المنزليHome-Paced Employment

، وهذا النوع مخصص للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تحول ظروف إعاقتهم من الالتحاق بالأنواع الأخرى، حيث يمارس هؤلاء الأشخاص في هذا النوع أنشطة صناعية أو حرفية داخل المنزل وتتم عملية تسويق منتوجاتهم من قبل أشخاص أو هيئات صناعية أو تجارية أو خيرية لها علاقة .

هـ) التشغيل التعاونيCooperative Employment

ويعني تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مشاريع أو مؤسسات أو جمعيات تعاونية أو في جمعيات تعاونية خاصة يشرف على إدارتها وتسويق منتوجاتها المعوقون أنفسهم ويتقاسمون الأرباح فيما بينهم

تعقيب :

من خلال العرض السابق لبرامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع . والذي اسفر عن تألف برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من عدد من المراحل وهي مراحل أساسية في كل برنامج تأهيل مهني ، فمرحلة التقييم المهني تهدف إلى التعرف على مستوي الأداء العام لدي الفرد من خلال الحصول على معلومات من خلال فريق متخصص في مختلف المجالات وعلى ضوئها يتم التقييم المهني المطلوب، أما المرحلة الثانية فهذا التوجيه والإرشاد المهني وتتضمن هذه المرحلة تطبيق النظرة التكاملية للفرد ، حيث يقوم الطبيب وأخصائي العلاج الطبيعي والأخصائي المهني والأخصائي الاجتماعي باستعراض ما يمتاز به الفرد من قدرات بدنية واستعدادات نفسية وعقلية ومعلومات وخبرات ،ثم مقارنة تلك القدرات والخبرات مع حالته الخاصة وبشرط أن تكون من المهن التي تتوفر فيها فرص العمل في المجتمع ،ويتميز أعضاء الفريق بالتعاون والعمل الجماعي ، وتتمثل المرحلة الثالثة في التهيئة المهنية والتي تهدف إلى التعرف على ميوله المهنية وقدراته وإمكانياته. وكذلك التعرّف على أنواع العمل الإنتاجي ، وكذلك يتعرّف على الوسائل المستخدمة في التدريب وربط التآزر الحركي والبصري وكذلك تطوير مهارات السلامة العامة والوقاية من أخطار

الحوادث وإصابات العمل ، وكذلك التعرف على ظروف العمل بعد انتهاء فترة التدريب. أما المرحلة الرابعة فتهتم بالتدريب المهني وهي أهم خدمات التأهيل التي تسعى إلى إكساب الشخص ذوي الإعاقة القدرة على العمل والاستمرار فيه .والواقع إن التدريب المهني المناسب للشخص ذوي الإعاقة يساعد على حل مشكلاتهم النفسية والجسمية ، وتركز هذه الخطوة على تقييم التدريب المهني للشخص ذوي الإعاقة في المهن التي تتناسب وقدراته وميوله ،وتشير عملية التدريب المهني إلى المجالات المتعددة من الخبرات والفرص التعليمية التي تساعد في تقدم وتحسن الأداء الوظيفي للشخص ذوي الإعاقة وتخدم أغراض تشغيلهم . أما المرحلة الخامسة فهي التشغيل ، المقصود بالتشغيل المهني هو العمل على مساعدة الشخص ذوي الإعاقة على أن يكوف عضواً
قادرًا على الإنتاج المستقل الذاتي ، والقيام بعمل يكسب منه ما يساعده على العيش مع الآخرين ويحقق له مكانة اجتماعية

ثانيًا: معوقات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا في المجتمع :

بناءًا علي استطلاع آراء الأشخاص من ذوي الإعاقة والقائمين على إعداد البرامج التأهيلية بمركز إشراقة أمل ظهرت العديد من الصعوبات التي تواجه تحقيق أهداف المؤسسة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة : ومن هذه المعوقات ما يلي :

العجز في التخصصات المهنية والفنية العاملة في هذه المؤسسات وخاصة أخصائيو التأهيل النفسي والاجتماعي والمهني والتربوي والعلاج الطبيعي وغيرهم .

عدم الأخذ بآراء ومقترحات العاملين بمؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين خاصة المؤسسات التي تقدم خدمات مباشرة لهم مثل: مراكز التأهيل ومكاتب التأهيل في وضع الخطط المناسبة .

٣-القصور في البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد في التعرف على أبعاد الإعاقات وتزايد أو تناقص أعداد المعاقين في المجتمع.

النقص في التجهيزات والمعدات اللازمة لعمليات التأهيل المختلفة، مثل: قاعات التدريب والتأهيل وأجهزة العلاج الطبيعي .

زيادة الطلب على المؤسسات وعدم قدرتها على استيعاب جميع المتقدمين لطلب الخدمة.

عدم تعاون الأسرة مع المؤسسات التي ترعى أبنائها من ذوي الإعاقة، مما ينعكس على عمليات تأهيلهم وصعوبة تكيفهم نفسيًا واجتماعيًا .

عدم توفر مؤسسات متخصصة تهتم بعمليات تشغيل ومتابعة ذوي الإعاقة الذين تم تأهيلهم ومتابعة تطبيق قوانين العمل مما يسبب هدر لعمليات التأهيل المبذولة وينعكس علي شعور المعاق بالاغتراب النفسي والاجتماعي.

عدم التنسيق بين مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين وغيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى سواء الأهلية أو الحكومية، مما يقلل من فعالية الخدمات المقدمة لهم .

عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لتعدهم بالإعداد المستمر وتكسبهم الخبرات وتنمى معارفهم ومهاراتهم لمواكبة المستجدات في العلم.

جهل أفراد المجتمع بصفة عامة والمعاقين بصفة خاصة لأهداف وطبيعة وإمكانية تواجد أجهزة ومؤسسات رعاية المعاقين في المجتمع، مما يؤدي إلى تفاقم الإعاقة .

عدم تواجد تكامل في الخدمات المقدمة من جانب الوزارات المعنية برعاية وتأهيل المعاقين.
المعوقات التي تواجه التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة :
الاتجاهات السلبية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة لدى العديد من أصحاب العمل وتولد القناعات لديهم.
قلة المؤهلين من الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة قلة المراكز التأهيلية.
تدفق البضائع الأجنبية والمستوردة في الأسواق كان لها دور سلبي على كساد عمل وإنتاج الجمعيات .
تطور وتعقد التكنولوجيا والتي تحتاج إلى كفاءات عملية لهذه العملية وغير متوفرة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة.
ضعف الوعي المجتمعي في تحقيق الإمكانيات التي يمتلكها الأشخاص ذوي الإعاقة من إنتاج الأثاث وغرف النوم واللحام والخياطة وهنا يبرز ضعف دور وسائل الإعلام في الترويج عن البضائع التي تنتجها الجمعيات والورش .
صعوبة المواصلات وعدم توفر الوسائط المعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.
تقيد الشروط للقروض التأهيلية التي تمنح للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق صندوق المعونة.

ثالثًا: متطلبات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع .

بناءًا علي ما تم رصده من استجابات بعض المتخصصين والباحثين في مجال التربية الخاصة ، والقائمين على إعداد البرامج التأهيلية بمركز إشراقة أمل علي استطلاع الرأي ، ظهرت العديد من المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع أهمها:

توفير الخدمات الاجتماعية:
وهي تعني بدراسة كل ما يتعلق بالظروف الاجتماعية سواء كانت ظروف بيئية أو أسرية أو تاريخه المرضي (الإعاقة) حيث يتم تقديم الخدمات الاجتماعية كادر متخصص من البحث الاجتماعي لتقديم المساعدة للمعاقين لتذليل الصعوبات والمشاكل سواء أكانت علي مستوى بيئة العمل (الورش- الجمعيات) أو على مستوى الأسرة عن طريق كتابة التقارير الدورية (الشهرية والسنوية)بمعني أخر إجراء دراسة حالة مفصلة عن التاريخ الأسري والتاريخ المرضي لكل معاق وترفق كل المستندات والتقارير الطبية ، ويقوم الاخصائي الاجتماعي بزيارات ميدانية لأسر المعاقين للإطلاع على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعرف علي المنطقة السكنية التي يسكنها المعاق حيث يقوم الاخصائي الاجتماعي لتوفير فرص العمل القريبة من مسكنه وأولوية احتياجاته وامكانياته .

توفير الخدمات الصحية :
ويقصد بها الإشراف الصحي العام علي المعاقين سواء كان ذلك من أجل علاج العاهه ويجب ان يكون تحت إشراف طبي وتزويدهم بالعلاج بالتنسيق مع العيادات المجاورة للورش ،وتشكيل لجان طبية تقنية لمتابعة دمج المعاق في بيئة العمل الإنتاجية والمهنية .

توفير الخدمات النفسية:

يقوم بها أخصائيون نفسيون يعملون على مساعدة المعاق في معالجة مشكلاته النفسية الناشئة عن إصابته بالإعاقة والعمل علي استقراره النفسي ومساعدته علي تقبل إعاقته والتكيف مع ذاته ومن حوله وإرشاده باختيار العمل المناسب لقدراته وإمكاناته وظروفه الصحية والاقتصادية والاجتماعية .

توفير الخدمات الترفيهية :

تقوم الورش والجمعيات بإقامة الحفلات الترفيهية والمهرجانات الخاصة بذوي الإعاقة ورعايتهم لجعلهم أيدي عاملة تسهم في بناء تقدم المجتمع ويعد النشاط الترويحي لذوي الإعاقة جزءًا أساسيًا في عملية تأهيله .

توفير الخدمات الرياضية :

تسهم في اشتراك الموهوبين من ذوي الإعاقة في الأندية الرياضية والمشاركة في المهرجانات الرياضية المحلية والدولية .

توفير الخدمات المهنية :

وينظر إليها من خلال توافر الجمعية التعاونية فرص عمل إنتاجي لعدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة ويتم أيضًا شكولهم الضمان الاجتماعي إلي جانب فتح حساب توفير لهم في المصرف ، وكذلك عقد الاتفاقيات وعقود الشراكة بين الورش ومنافذ البيع لغرض تسويق إنتاج الورش والجمعيات وذلك لتشجيع الجمعية والورش علي إنتاج العديد من السلع كما ينبغي توفير خدمات النقل من وإلى الورش أو الجمعيات .

توفر الميول والاستعدادات المهنية والقدرات الشخصية المناسبة عند الشخص ذوي الإعاقة.

توفر مراكز التدريب المهني وتزويدهم بالإمكانيات البشرية والمادية والتقنية المناسبة.

توفر فرص العمل اللازمة في المجتمع لتشغيل ذوي الإعاقة بعد استكمالهم لمتطلبات عملية التأهيل والتدريب المهني.

توفر الاتجاهات الإيجابية والرغبة من قبل أصحاب المصانع والمصالح التجارية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكزهم ومؤسساتهم.

توفر التشريعات والقوانين اللازمة لحفظ حقوق العمال ذوي الإعاقة.

توصيات البحث:

١. إعداد المتخصصين والباحثين والمعنيين بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بكل مركز أو بوزارة التعليم لمنهاج شامل متكامل مقنن للتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة ؛ بغرض الاستفادة منه في تطوير مختلف المهارات المهنية والسلوكية والاجتماعية اللازمة في بيئة العمل .
٢. وضع خطة فردية متكاملة لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة كل حسب إعاقته واحتياجاته وإمكاناته داخل مراكز التأهيل الشامل .
٣. مراعاة أن تشتمل الخطط المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة علي مراعاة الجوانب الشخصية الاجتماعية التي تمكنهم من ممارسة حياتهم العملية في بيئة العمل، وليس فقط النجاح في أداء المهارات المهنية المطلوبة.

٤. تقديم جزء من المهارات التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل الفعلية، وذلك بهدف كسر الحواجز النفسية نحو العمل وسرعة الاستقرار والتكيف المهني.
٥. تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة المتدربين في مرحلة التأهيل المهني لمساعدتهم على التكيف مع بيئة العمل ومتطلباتها.
٦. تطبيق مقاييس الميول المهنية على الأشخاص ذوي الإعاقة المتدربين في أقسام التأهيل المهني لضمان نجاح عملية التدريب المنسجمة مع قدرات الفرد واحتياجاته.
٧. إجراء التعديلات على المهارات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة التأهيل المهني.
٨. متابعة الأشخاص ذوي الإعاقة بعد تحويلهم لبيئة العمل الفعلية، كذلك لضمان استقرارهم وتكيفهم المهني، وتخطي العقبات التي قد تظهر في بدايات عملية التشغيل.
٩. توظيف طاقات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في تدريبه على مهنة مناسبة .
١٠. ضمان دخل اقتصادي دوري ملائم يستطيع من خلاله للأشخاص ذوي الإعاقة تأمين متطلباته الحياتية .
١١. تقديم الدورات التدريبية والدعم النفسي للأشخاص ذوي الإعاقة بصورة دورية لبث الثقة بالنفس والإيجابية والتفاعل في المجتمع .

المراجع

إدارة رعاية وتأهيل المعاقين (٢٠٠٦). تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية في تأهيل وتشغيل الأشخاص المعاقين، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تفعيل القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (القانون معنا وأنتم دعم لنا) ، دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة .

جمال الخطيب، منى الحديدي. (٢٠٠١). برنامج تدريب الأطفال المعوقين. عمان: الجامعة الأردنية.

رهام السيف؛ مريم النجار؛ حصة العجمي (٢٠١١). التقرير النهائي لدراسة تمكين ذوي الإعاقة من العمل بالقطاع الخاص (دراسة تطبيقية). الكويت: برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

سليمان الريحاني. (١٩٩٨). التخلف العقلي. عمان: المطبعة الأردنية.

طالب عبد الكريم كاظم ؛ زينب عبد الجواد (٢٠١٦). التعليم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة (الاتجاهات والأهداف والبرامج). مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر: العدد٢ .

عبد الحميد شرف. (٢٠٠٥). التربية الرياضية والحركية للأطفال الأسوياء ومتحدي الإعاقة. ط٢،القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

عبد الله بن صالح العنزي. (٢٠٠٦). آراء المدربين والمتدربين نحو برامج التأهيل المهني للمعوقين حركيًا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

عماد حمدي الصفدي. (٢٠٠٧). الإعاقة الحركية والشمل الدماغي. عمان: دار البازوري .

ماجدة السيد عبيد. (٢٠٠٧). تأهيل المعاقين. عمان: دار صفاء للنشر.

محمد سيد فهمي. (٢٠٠١). واقع رعاية المعوقين في الوطن العربي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مدحت أبو النصر. (٢٠٠٤). تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة. ط6 ، عمان: دار الشؤون الاجتماعية والعمل.

منظمة الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نيويورك.

مهدي محمد القصاص. (٢٠٠٤) .التمكين الاجتماعي لذوى الاحتياجات الخاصة ، منتدى التجمع المعنى بحقوق المعاق. المؤتمر العربي الثاني الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية أبحاث وأوراق عمل المؤتمر، جمهورية مصر العربية، أسيوط .

نايف عابد الزراع. (٢٠٠٣). تأهيل ذوي الحاجات الخاصة: عمان: دار الفكر.

نواف كبارة. (٢٠٠٧).العقد العربي للنهوض بالأشخاص المعوقين .المؤتمر العربي والإقليمي حول تدريب وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة .العين .الإمارات العربية المتحدة .

هبه عاطف السيد (٢٠١٤). دور الجمعيات الأهلية في تفعيل حماية حقوق المعاقين" دراسة ميدانية على الأطفال ذوي الإعاقة بمحافظة الدقهلية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

وائل مسعود؛ عبد الصبور محمد؛ محمد مراد. (٢٠٠٥). التأهيل الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة. الرياض: الأكاديمية العربية للتربية الخاصة.

يسرى حسين إبراهيم شقير (٢٠١٧). العلاقة بين مفهوم الذات لدى الطفل الأصم وبين نظرته لمعاملة الأم والمعلمة له في الصفوف الرابع والخامس والسادس في مؤسسة افتح للصم في بيت لحم. المؤتمر العلمي المهني العربي لتعليم ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة (الواقع والممارسة المهنية)، جمهورية مصر العربية، المنيا،المجلد الأول.

يوسف شلبي الزعمط. (١٩٩٢). التأهيل المهن. الأردن: المكتبة الوطنية.

Bezyak, J. (2003) Services problems and solutions for individuals with mental retardation and mental illness. Journal of Rehabilitation. 69, (1), 53-58.

Davis & Littlwjohn, 2000) Davis, j., & Littlejohn, W. (2000) Related services
for school aged children with disabilities. Interstate Research Associates, USA.

Neville, B. (2000) Tertiary pediatrics needs a disability model. Arch Disability Child. 83, 35-38.

Osman, O. & Nurazzura, D. (2017) : Empowering people with disabilities (pwds) via information communication technology (ict): the case of malaysia .International Journal for Studies on Children, Women, Elderly And Disabled, 2, 86-93.

Shrey, D.E. & Lacerte, M. (2007) Principles and practice of disability management in industry. GR Florida, Press Inc.

Wiman, R. (2003). Disability Dimension in Development Action. Manual on Inclusive Planning. Helsinki: National Research and Development Centre for Welfare and Health in Finland.